

**الموارد التعليمية المفتوحة ودعم المحتوى الرقمي العربي
نحو استراتيجية لتفعيل المنصات التعليمية الإلكترونية الجامعية**
Open educational resources in the supporting
of the Arabic digital content
- Toward a strategy for activating the role of university
E-learning platforms-

هنوز رنده*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
Randahenouz@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2020/06/07

تاريخ الاستلام: 2020/02/15

المخلص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على دور الموارد التعليمية المفتوحة في دعم المحتوى الرقمي العربي، وذلك انطلاقاً من التراجع الذي تعرفه نظم التعليم الجامعي التقليدية من جهة، وغياب استراتيجيات بديلة للتغلب على ضعف محتويات التعليم الرقمي العربي من ناحية أخرى. في وقت يتيح فيه تطور مجتمع المعلومات وانتشار تكنولوجيا المعلومات فرصاً جديدة للبلدان النامية للاستثمار في هذه الموارد الإلكترونية بالموازاة مع البلدان المتقدمة، مما حقق إنجازاً كبيراً للتعليم الجامعي الإلكتروني أو التقليدي. وقد ركزنا في هذا المقال على تحديد دور المنصات الإلكترونية كجزء مهم من الموارد التعليمية المفتوحة في دعم أهداف عملية التعليم الجامعي، وتحقيق الحضور الرقمي وتوفير البدائل في بيئة التعليم الجامعي العربية. كما تم التركيز على اقتراح استراتيجية لتطوير أنظمة المنصات التعليمية لزيادة قدرة المحتوى الرقمي العربي على تحقيق

* المؤلف المراسل

أهدافه، من خلال إشراك جميع الفاعلين الرئيسيين فيه وتوسيع استخدامه، وكشرط أساسي لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الذي يعرفه العالم.

الكلمات المفتاحية: الموارد التعليمية المفتوحة، المحتوى الرقمي، المنصات الإلكترونية التعليمية، التعليم الجامعي، التعليم الإلكتروني.

Abstract:

This article aims at highlighting the role of open educational resources in supporting Arabic digital content, proceeded from the decline of traditional university education systems on the one hand, and the lack of alternative strategies to overcome the weakness of Arabic Digital learning contents on the other hand. In time the development of information society and the widespread diffusion of information technology give rise to new opportunities for the developing countries to invest in these electronic resources along with the developed countries, making great achievement in University education, both electronic and traditional line. This contribution has focused on identifying the role of electronic platforms as important part of open educational resources in supporting the university education process objectives, and achieving digital presence and providing alternatives in Arabic University learning environment. The focus was also on proposing a strategy to develop educational platform systems to increase the ability of Arabic digital content to achieve its objectives, by involving all the key players in it and expanding its use, and as a prerequisite for keeping pace with the scientific and technological development that The world knows .

Keywords: Open e-learning resources; Arabic digital content; E-learning platforms; university education

مقدمة:

تعتبر أساليب التعليم الحديثة القائمة على تكنولوجيا الاتصال من أهم المداخل التي تلجأ إليها الدول لتدعيم حراكها العلمي بحيث تساهم في تحديث طرائق التلقي والتلقين واكتساب المعارف، كما تمكن من تنويع قوالب عرض المحتوى التعليمي عبر الوسائط المتعددة، في وقت لم تعد القواعد التقليدية للتعليم كافية لمسايرة ما يتطلبه العصر لجعل المتعلم أكثر كفاءة.

ولعل تطور تكنولوجيا الاتصالات وظهور الجيل الثاني للإنترنت web0.2 أعطى أبعادا جديدة لكل ما له علاقة بهذا المجال وبالأخص تكنولوجيا التعليم، حيث ظهرت المنصات التعليمية المفتوحة التي يمكن أن نعتبرها ثورة في مجال التعليم الإلكتروني، والتي توفر فضاءات عامة ومفتوحة لجميع فئات المتعلمين الراغبين في التحصيل العلمي من مختلف المراحل التعليمية عبر استزادة المعلومات أو مشاركتها، وهذا ما نقل التعليم إلى مستويات أكثر تقدما.

لقد بدأ مشروع المنصات التعليمية المفتوحة مع إعلان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في الولايات المتحدة الأمريكية عن إمكانية الولوج إلى المقررات التعليمية لكافة المواد على شبكة الأنترنت، ومن ثم احتضنت الفكرة منظمة "اليونيسكو" التي عقدت حولها منتدى سنة 2002، وفيه تم طرح موضوع المنصات التعليمية المفتوحة كأحد البدائل المهمة لتطوير نظم التعليم الجامعي في الدول النامية ومن بينها الدول العربية كذلك، التي كانت في تلك الفترة لاتزال في إطار تهيئة البنى التحتية اللازمة. (إطميزي.2015)

وبما أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية لاتزال غير مستقرة لإقامة بنى تحتية قوية أو استخدام البدائل التعليمية الحديثة كالموارد التعليمية المفتوحة، فإن هذا الأمر أصبح ملحا لأجل تحديث نظم التعليم على المستويين التربوي والجامعي، ودعم المحتويات الرقمية التي تشهد ضعفا كبيرا متصلا بقلة الأبحاث العلمية و ضعف الإنفاق الحكومي على

قطاع التعليم في الوطن العربي، فحسب التقرير الخامس الخاص بالتنمية الثقافية في الوطن العربي (مؤسسة الفكر العربي 2012) فإن "تطوير المحتوى الرقمي العربي سيكون له فوائد أهمها تبسيط التعليم والتعلم وتدريب المجتمع العربي على استعمال التقانات الجديدة الفعالة للأنترنت عبر التعلم إلكترونياً". من هنا انطلقت فكرة هذا البحث، ليساهم في ربط العلاقة بين المحتوى الرقمي العربي والموارد الإلكترونية التعليمية المفتوحة، وذلك انطلاقاً من التساؤل التالي: ماهي الاستراتيجية لتفعيل دور المنصات الإلكترونية المفتوحة في دعم المحتوى الرقمي العربي؟

1. تساؤلات الدراسة: انطلق هذا البحث من مجموعة أسئلة فرعية تركزت في مايلي :

- ماهي الاعتبارات التي جعلت من التعليم الإلكتروني نموذجاً لتحديث العمليات التعليمية؟
- كيف تأسست الموارد التعليمية المفتوحة وماهي مقوماتها؟
- ما هو الواقع الراهن للمحتوى الرقمي العربي وأسباب ضعفه؟
- ماهي العناصر الأساسية لاستراتيجية دعم المحتوى الرقمي باستخدام المنصات التعليمية المفتوحة والإشكالات المرتبطة به؟

2. أهداف الدراسة: من أهم أهداف هذا البحث نذكر ما يلي:

- فهم الاعتبارات التي جعلت من التعليم الإلكتروني نموذجاً لتحديث العمليات التعليمية.
- البحث في نشأة الموارد التعليمية المفتوحة وأهم مقوماتها.
- التعرف الواقع الراهن للمحتوى الرقمي العربي وأسباب ضعفه.
- تحديد العناصر الأساسية لاستراتيجية دعم المحتوى الرقمي باستخدام المنصات التعليمية المفتوحة والإشكالات المرتبطة به.

3. **منهج البحث:** ينتمي هذا البحث إلى مجال الدراسات الوصفية بحيث يعتبر المنهج الوصفي هو المنهج الرئيسي له، وذلك عبر عرض المشكلة الرئيسية وجمع المعلومات حولها من خلال التقارير الصادرة عن هيئات دولية إقليمية وبناء تصور حول الاستراتيجية المناسبة لدعم المحتوى الرقمي من خلال المنصات الالكترونية المفتوحة.

4. التعليم الإلكتروني كنموذج لتحديث العمليات التعليمية:

جاءت تكنولوجيا التعليم نتيجة لتقدم العلم وتطبيقاته في المجالات المختلفة على شكل أدوات تساعد على التعليم وتحقيق أهدافه، وحل العديد من مشاكل التعلم، وهي في ذلك تستخدم وسائط الاتصال التعليمية كالأجهزة السمعية البصرية والمواد و البرامج التعليمية كعوامل تساعد على التعليم والتعلم، كما تهتم بعملية التقويم عن طريق تحليل المشكلات التعليمية. (بن جدو. 2014. ص 05)

والفرص التي أصبحت متاحة أمام تطوير التعليم تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي لها الدور الفائق في تحديث العملية التعليمية، بحيث تعمل على تحويل التعلم والتعليم والحياة اليومية للأكاديميين والطلاب، ومثلما كتب "نيكولاس كار" Carr.N في كتابه "المياه الضحلة - ما تفعله الإنترنت بعقولنا -" قائلا " لم يعد مستقبل المعرفة والثقافة في الكتب أو التسجيلات المدمجة، فهو يكمن في الملفات الرقمية التي تنطلق بسرعة الضوء عبر هذا الوسيط العالمي". (مجلس حقوق الإنسان. 2016. ص 07)

وعن مقارنة تكلفة الإنترنت بكلفة المواد المطبوعة والتي عادة ما تقارن بالطريقة التي يكتب بها كتاب بخط اليد، فإن كتابا من 250 صفحة تقدر قيمته بـ 250 دولار إذا كان مكتوبا بخط اليد، وقيمة نفس الكتاب مطبوعا تقدر بحوالي 5 دولار، أما إذا كان نسخة إلكترونية عبر الإنترنت فقيمه تعادل 0.0008 دولار؛ وإذا تعلق الأمر بنقل الكتب المطبوعة فإن هذه العملية تكلف 5 دولارات للكتاب الواحد أما عبر الأنترنت فإن هذه العملية لا تكلف أكثر من 0.0007 دولار. (Wiley;Green;Soares.2012.P02)

فتوظيف المستحدثات التكنولوجية التي أفرزها التزاوج الحادث بين مجالي تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية، أصبح ضرورة كبرى تفرض على النظم التعليمية لإحداث نقلة نوعية في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ ليكون التركيز على إكساب المتعلمين مجموعة من المهارات التي تتطلبها الحياة في عصر المعلومات، ومنها مهارات التعلم، التعلم الذاتي، ومهارات المعلوماتية، وما تتضمنه من مهارات التعامل مع المستحدثات التكنولوجية ومهارات إدارة الذات بدلا من التركيز على إكسابهم المعلومات. لذلك توجد مجموعة من المتطلبات التي فرضها علينا العصر الحالي، التي تجعل التعليم الإلكتروني - كأحد أهم المستحدثات التكنولوجية - الخيار الاستراتيجي الذي لا بديل عنه ومن هذه المتطلبات ما يلي:

- الحاجة إلى التعليم المستمر؛
 - الحاجة إلى التعليم المرن؛
 - الحاجة على التواصل والانفتاح على الآخرين؛
 - التوجه الحالي لجعل التعليم غير مرتبط بالزمان والمكان، تعلم مدى الحياة، تعلم مبني على الحاجة الحالية، تعلم ذاتي، تعلم فعال.
- (أحمد.2012.ص05)

ويقوم التعليم الإلكتروني على توجيه المتعلمين لخبرات متنوعة في عالم ديمقراطي للمعلومات، بعرض طرق تعليم إلكترونية متنوعة وباستخدامه للتنظيم الإلكتروني الفعال لقاعات الدراسة، وإعداد هيئة التدريس للتعامل مع التجهيزات التكنولوجية واستخدامها كأدوات تعليمية تحدد الأنشطة والاستراتيجيات المتنوعة، ومن بينها المناقشات الجماعية، دراسة الحالة، المحادثات العالمية، التفاعلات مع البرامج، التعليم التعاوني بالإنترنت. (إسماعيل.2009.ص 51) وللتعليم الإلكتروني عدة فوائد يمكن إيجازها في النقاط التالية (إسماعيل.2009):

- ✓ التعلم و التدريب أو مايسمى ب Anytime learning بمعنى توصيل المعلومة حسب حاجة أو رغبة المتعلم على مدار الساعة ، فيمكنه تلقي المعلومات في البيت أو الشارع أو غيرها.
 - ✓ التوفير والفعالية Effectiveness & cost: فهو يوفر المال والوقت، وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى أن نسبة التوفير التي تتحقق من خلال التعليم الإلكتروني تقارب 60% من وقت التعلم حيث الطلب على عدد محدد من البرامج بما يتوافق مع احتياجاتهم وبما يناسبهم.
 - ✓ المرونة Flexibility: حيث أن الطالب يتعلم بالطريقة التي يختارها وبالأسلوب الذي يناسبه، وبما يتوافق مع سرعته الذاتية في التعلم، مع إمكانية الاستفادة من المصادر الإلكترونية للمعلومات مثل المكتبة الإلكترونية.
 - ✓ القابلية للقياس measurability: يمكن تأسيس متعلمين وتسجيل نجاحهم في البرامج التي حصلوا عليها في تقارير بغرض تقييم مهاراتهم وبراعتهم.
 - ✓ استجابة المتعلم وامتناله Compliance: التعلم الإلكتروني و الاختبارات المرتبطة به تعطي دليل الراحة و الرضا لدى الطالب، فضلا عما يوفره من اقتصاد في التكلفة.
 - ✓ جهد عضو التدريس: Teacher's effort: يعمل على تقليل مجهود عضو التدريس في إدارة الفصل وتحضير المواد العلمية والسيطرة على الطلاب، ذلك أن التعامل يكون عبر الأنترنت ولا يكون عبر الفصل بشكل عادي.
- إلا أنه من التحديات التي تواجه التعليم العالي اليوم هي كيفية تلبية الطلب العالمي الهائل للحصول على المؤهلات المهنية مع الاحتفاظ بدورها الرئيسي في مجال البحوث ويجب النظر إلى ذلك في سياق توفير التعليم عبر الإنترنت، ولا توجد أدلة قاطعة أو حقيقية تبين أن التعليم على شبكة الأنترنت يؤدي على تحسين النتائج التعليمية للطلاب. وهناك دراسة أجرتها مؤخرا "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" في الميدان الاقتصادي خلصت إلى أن السنوات العشر الماضية لم تشهد حدوث أي تحسن ملموس لدى الطلاب في مجالات القراءة والرياضيات أو العلوم في البلدان التي استثمرت بشكل كبير

في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم، وهذه النتائج يمكن أن تكون مصدر قلق لواضعي السياسات والحكومات، التي تأمل في إيجاد حل لتكلفة شراء التكنولوجيات. (مجلس حقوق الإنسان، 2016، ص11).

5. الموارد التعليمية المفتوحة - المفهوم والمقومات:

تعرف الموارد التعليمية المفتوحة حسب منظمة اليونيسكو على أنها "موارد التعليم و التعلم والبحث المتاحة من خلال أية وسيلة سواء أكانت رقمية أو غير رقمية، و التي تدرج ضمن الملك العام، أو تم إصدارها بموجب ترخيص مفتوح يتيح للآخرين الانتفاع المجاني بها واستخدامها وتكييفها إعادة توزيعها بدون أية قيود أو قيود محدودة، وتدرج عملية الترخيص المفتوح ضمن إطار حقوق الملكية الفكرية القائم على النحو الذي حددته الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتحترم حقوق المؤلف. كما تعرف حسب "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بأنها "المواد الرقمية التي تتاح بحرية وبشكل مفتوح للمعلمين والطلاب والمتعلمين الذاتيين للاستخدام وإعادة الاستخدام لأجل التعليم والتعلم والبحث، وهي تستعمل المحتوى التعليمي والأدوات البرمجية لتطوير واستخدام المحتوى، وكذلك الموارد التنفيذية كالرخص المفتوحة". وعرفت من قبل "كومونلث التعليم" على أنها المواد المعروضة بحرية وبشكل مفتوح للاستخدام والتكيف لأجل التعليم والتعلم والبحث والتطوير". (إطميزي، 2015، ص17).

وتعتبر المصادر التعليمية المفتوحة كل المواد التعليمية من كتب ومقالات علمية، فيديوهات أو إحصائيات بحيث تكون مرخصة بموجب حقوق النشر والطبع، وهو ما يجعل استخدام هذا النوع من المصادر مجانيا ومتاحا، ويعطي الحق للمستخدم بالمشاركة ضمن ما يسمى بأنشطة "4R" والتي هي اختصار لمجموع العمليات التالية:

- Revise المراجعة: من خلال التحضير وتحسين المستوى وفقا لاحتياجات المتعلم.
- Reuse إعادة الاستخدام: عبر استخدام المحتوى الأصلي أو النسخة الجديدة من المقرر ضمن مجالات واسعة.

- Remix الدمج: عبر دمج مصدر بمصدر آخر لإخراج مادة جديدة.
- Redistribute: إعادة التوزيع: وتعني صناعة نسخ من المصدر الأصلي أو المصدر الذي قام المستخدم بصناعته ومشاركته مع الآخرين. (Wiley;Green;Soares.2012.P02)

ويعتبر مفهوم المصادر التعليمية المفتوحة مقاربا لمفهوم الأدوات التعليمية، وهو المفهوم الذي تم صياغته من طرف "واين هوجينز" Hodgins.W سنة 1994، وقد استوحى تسميته من مجالات الكمبيوتر وبالتحديد مجالات التصميم الحاسوبي التعليمي، أما المغزى الأساسي فقد ارتكز إلى أن الأدوات التعليمية هي عبارة عن مواد تستخدم لدعم العملية التعليمية و التي يمكن تفكيكها إلى عناصر عديدة، ليتم تركيبها بشكل مختلف و إعادة استخدامها ضمن سياقات أخرى. وقد أدى هذا الإنجاز إلى إنشاء المستودعات الرقمية الخاصة بالمحتويات التعليمية، و التي يمكن استخدامها في الإعداد التربوي. وفي مرحلة مبكرة قدمت المفوضية الأوروبية عدة مبادرات في هذا المجال من بينها مبادرة "أريادني" ARIADNE سنة 1996، والتي طورت بنى تحتية لإنتاج ومشاركة وإعادة استخدام المحتويات التربوية، وقد تم إحصاء حوالي 2841 مستودعا رقميا حول العالم، وحوالي 26 مليون مصدر سنة 2013 (Camilleri,Ehlers&Pawloski.2014.p07).

ويرجع الباحثون فكرة المصادر التعليمية المفتوحة Open Educational Resources (OER) إلى إعلان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في الولايات المتحدة الأمريكية، بأنه سينشر جميع المواد التعليمية لجميع البرامج على شبكة الأنترنت بشكل مفتوح، وقد نشرت مقررات هذه الجامعة فعلا باسم "المقررات الإلكترونية المفتوحة Open CourseWare حيث تم نشر ما يقارب 2150 مقرا لغاية أفريل 2014. (إطميزي.2015.ص18)

واستخدم مصطلح الموارد التعليمية المفتوحة OER في عام 2002 عندما قامت منظمة "يونيسكو" بإقامة المنتدى حول "آثر المقررات التعليمية المفتوحة للتعليم العالي في الدول النامية" بالشراكة مع مؤسستي Hawlett و WCET والتعاونية العربية للاتصالات التعليمية، وشارك في المنتدى حوالي 17 مشاركاً من مختلف أنحاء العالم من بينهم ثمان مشاركين مثلوا منظمات غير حكومية. (UNESCO, 2002).

ولقد ركز المشاركون في هذا المنتدى على مجموعة من القضايا المحورية التي يمكن أن تسهم في دفع العمل بنظام المصادر التعليمية المفتوحة نذكر منها:

- التأكيد على أن الدول النامية لا يجب أن يكونوا مشاهدين فقط وإنما مشاركين كذلك، من خلال تبني بعض البرمجيات اللازمة لذلك مثل نظام Linux، وهو من الأهمية بمكان لجعل برامج الموارد التعليمية المفتوحة متاحة للاستخدام في مناطق التي تكون الحاجة إليها كبيرة، مع التركيز على دعم البنى التحتية للاتصالات بما يجعلها سهلة الولوج.
- ترتبط قضايا فرعية بإنشاء واستخدام المصادر التعليمية المفتوحة، أهمها حقوق الملكية الفكرية وتقدير مستويات الجودة كمعايير أساسية تجعل من المصادر التعليمية المفتوحة متاحة بشكل واسع، بالإضافة إلى الترجمة اللغوية والارتباط الثقافي للمواد التعليمية المستوردة، واستراتيجية التقبل القائمة على المشاركة والتحفيز بشكل مستقل.
- يجب الاستناد إلى نماذج متطورة للمصادر التعليمية المفتوحة، بالإضافة إلى الاستعانة بنماذج MIT لتأسيسها عبر عدة مناطق من العالم، مع إبرام معاهدات ضمن برنامج واسع للتزويد والتقديم ورجع الصدى خاص بنموذج MIT الذي يقوم على توفير إمكانية الوصول إلى المواد التعليمية، وخلق

معايير قاعدية للنموذج بحيث يمكن استخدامها من طرف الجامعات الأخرى، ولتحقيق هذا الأمر يجب توفير ثلاثة أركان مهمة هي :

- هيئة متخصصة في MIT؛
- بنية تحتية قوية تقنية؛
- سياسات جيدة؛
- عمليات تسهل الاستخدام بشكل متآلف وفعال.(UNESCO,2002)

وفي عام 2005 أطلقت اليونسكو الجامعة الافتراضية حول موضوع المصادر التعليمية المفتوحة، من خلال مجموعة من الخبراء والباحثين، وتمت مناقشة مختلف الجوانب المتصلة بتطوير المصادر التعليمية المفتوحة في هذا المنتدى، وفي العام نفسه بدأ مركز البحوث التربوية والابتكار التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوثه حول موضوع المصادر التعليمية المفتوحة وصدر بشأنها تقرير بعنوان " تقديم المعرفة مجانا" عام 2007. (إطيميزي.2015.ص18)

وفي أوروبا توفر "المفوضية الأوروبية" الدعم للمصادر التعليمية المفتوحة من خلال مبادرة انفتاح التعليم التي أكدت على "تعزيز طرق التعليم والتعلم من خلال وسائل تكنولوجيا الاتصال والإعلام والمحتوى الرقمي، وبشكل رئيسي من خلال تطوير وتوفير المصادر التعليمية المفتوحة". كما أن تقرير "المجموعة العليا للاتحاد الأوروبي" بشأن تحديث التعليم العالي الصادر في أكتوبر 2014، يشدد على أهمية الوصول الحر والكامل إلى المصادر التعليمية، ويجب أن تنص الاتفاقيات الخاصة بعطاءات المشاريع العامة على أن تكون التراخيص مفتوحة شرطا إلزاميا، بحيث يمكن تغيير المحتوى وإنتاجه من جديد واستخدامه في أي مكان آخر (Udenaes;Titlestad;Johannessen.2014,p06)

وتعمل المصادر التعليمية المفتوحة على:

- تزويد الجامعات والكليات بموارد تعليمية تتلاءم مع المناهج الدراسية والمتطلبات البيداغوجية؛
 - إدراج التكنولوجيا لدعم الولوج المفتوح والهادف واستخدام المقررات التعليمية؛
 - الإلمام بكل مواصفات الدروس، والمنهج والتقويم وعلى الأقل يجب توفر مجموع أدوات كنقاط حول المحاضرة، أدوات التعلم، الرسوم التوضيحية، الأمثلة، الأدلة والبراهين اللازمة، مواد إضافية للمطالعة والمشاريع.
- (UNESCO.2002)

إلا أنّ هناك نقاط ضعف تعتري الموارد التعليمية المفتوحة وهي تتعلق بنظم التعليم الإلكتروني عموماً، وهو قلة الاستفادة من المعلومات المكتسبة بالنظر إلى حجمها، ففي الغالب تنتج هذه الأنظمة تقارير عن الدروس، أو المقررات، أو الطلبة ببيانات إحصائية قد لا تساعد الموجهين على رسم استنتاجات واضحة ومفيدة عن مقررات الطلبة، كما أنّ المصادر التعليمية المفتوحة لا تقدم أدوات ملموسة لتقدير سلوكيات المستخدم والمحتوى التعليمي المقدم. (Karanidis, Alexandros. 2011.p186)

6- واقع المحتوى الرقمي العربي في ظل الانفجار المعلوماتي:

تبين إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات أنّ البلدان النامية لا تزال متخلفة عن الركب على الرغم من النمو المذهل بشكل عام، ففي عام 2015 كانت شبكة الأنترنت متاحة لنسبة 34% من الأسر المعيشية في البلدان النامية، و 7% فقط في أقل البلدان نموا مقارنة بما يزيد على 80% من البلدان المتقدمة، مما أدى إلى متوسط عالمي بلغ 43 %. (مجلس حقوق الإنسان.2016.ص09)

وهذا الواقع ينطبق على الدول العربية وبأرقام جد محبطة حيث تشير مثلا إلى أنّ عدد المستخدمين الناطقين بالعربية للإنترنت ارتفع في الفترة ما بين عامي 2000 و2009 بنسبة كبيرة يقدرها تقرير لـ "إنترنت وورلد ستاتس" Internet World Stats بـ 23.300 %، وتبين إحصاءات نفس المؤسسة في تقريرها في 31 ديسمبر كانون الأول 2011 أن عدد مستخدمي الشبكة الناطقين بالعربية بلغ 86.077.806 من بين 359.340.646 مليون نسمة هم المجموع الكلي للسكان في البلدان العربية. لكن عدد المستخدمين ارتفع ارتفاعا مضطربا في الأشهر اللاحقة لذلك حسب الأرقام التي سجلتها بلدان عربية على انفراد.

ولا بد من القول إن معدلات الصعود تتباين من بلد لآخر اعتمادا على عوامل كثيرة منها عدد السكان وتسهيلات الدخول إلى الإنترنت والمستوى المعيشي وغير ذلك. (موقع BBC.2018)

وقد أنجز المكتب الإقليمي العربي للاتحاد دراسة تمهيدية في عام 2011 لتحليل المحتوى الرقمي "على الخط" في المنطقة العربية باستخدام البيانات المتاحة من عدد من المواقع الدولية على شبكة الويب (ITV.com, Alexa.com, Google.com, Hosterstats.com, Webhosting.info, Netcraft.com, Ican.org, DomainTools.com, Ripp.net, Ise.org) وأظهرت الدراسة أن النسبة المئوية للبلدان العربية في مواقع الميادين العامة ذات المستوى الأعلى gTLD هي 0.162% ونسبة عدد مواقع استضافة الإنترنت في المنطقة هي 0.198 % من أصل المجموع الدولي، والنسبة المئوية للميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) العربية في المواقع المليون الأولى هي 0.187% ولم يسبق أن أبلغ عن هذه المؤشرات الثلاثة من قبل. واعتمدت معظم الدراسات الأخرى عدد الصفحات باللغة العربية، وتراوحت التقديرات ضمن 12 -3% "وهناك عدد من مواقع وبوابات المحتوى على

الخط" باللغة العربية (Maktoob.com; Nassej.com; Jeeran.com) ومع ذلك فإن مساهمتها في المحتوى الإجمالي متاح باللغة العربية على الإنترنت ضئيلة إلى حد ما". وتبين هذه النسب المثوية أن المحتوى الرقمي في المنطقة العربية دون المستوى المنتظر للمنطقة التي تضم 5.142 % من سكان العالم و3.852% من الناتج المحلي الإجمالي فيه. (قمة توصيل العالم العربي.2012).

و لعل أبرز الأسباب التي أدت إلى ذلك نجملها في النقاط التالية :

- ✓ ضعف إنتشار الوسائل الرقمية : قد يبدو هذا غريبا لكن هناك من الأشخاص من لا يعرف استخدام الحاسوب وهناك من لم تصله بعد تقنيات الانترنت فيسمع بها فقط عبر الراديو وفي أحسن الأحوال عبر التلفاز، وهذا راجع في أغلب الأحوال لضعف المستوى المعيشي وضعف البنيات التحتية في مدن وقرى بعض الدول.
- ✓ انتشار الأمية: كيف تريد من المحتوى أن يزيد إن كان الناس أصلا أميين؟ فنسبة الأمية في الوطن العربي بلغت 19% من مجمل السكان سنة 2014 حسب موقع ويكيبيديا.
- ✓ غياب استراتيجية خاصة بالمحتوى العربي : حيث لم توجد نظرة مستقبلية مدروسة بخطوات ثابتة نحو الأمام إلا في السنوات الماضية، مثل مبادرة "الملك عبد الله للمحتوى العربي"، ومبادرة "بالعربي أحلى".
- ✓ ضعف البيئة المحفزة لصناعة وبناء المحتوى : قلة التظاهرات والمسابقات للمحتوى العربي، فكثيرا ما نرى أفكارا إبداعية تختفي بسبب ضعف الموارد المالية أو لعدم وجود أي أحد يحتضنها، كما أن الإعلام العربي يتحمل مسؤولية غياب وعي المواطن العربي بأن الإنترنت أصبح مستقرا ووظيفة للكثيرين حول العالم بنشر أفكارهم وآرائهم وكتبهم، وأنه يمكن للفرد أن يؤسس حياة مستقرة بنشر ما يحبه. (بلقايد.2016)

7- الإستراتيجية المقترحة لتفعيل دور المنصات التعليمية المفتوحة في الجامعات:

إن عملية تطوير منظومة التعليم في المراحل الجامعية في الوطن العربي لاتزال تحتاج إلى العديد من المساهمات والخطط؛ التي من المفترض أن تعمل على تطوير هذه المنظومة وتحديثها بما يتلاءم مع ما تتطلبه النماذج العالمية المعاصرة، فالوضع الذي يعيشه قطاع التعليم العالي متأخر كثيرا في غالبية الدول العربية خاصة في مجالات البحث والإنتاج العلمي، فقد بين تقرير مؤسسة الفكر العربي السادس (2013) أن مساهمة الدول العربية على صعيد الإنتاج العلمي للباحثين في الدوريات العلمية لا يزال متواضعا مقارنة بدولة مثل جنوب إفريقيا، ووفقا لمعطيات المؤسسة الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية NSF فإن نصيب الجزائر قدر ب 606.5 ومصر ب 2247.3 والمغرب ب 390.7 وتونس ب 1022.4 والسعودية ب 710.2، بينما نصيب دولة مثل جنوب إفريقيا فيقدر ب 2863.6 من الأبحاث المنشورة.

وهذا ما يثبت تواضع حركة البحث العلمي في العالم العربي، هذا التواضع يبدو نتيجة ضعف مخصصات الإنفاق الحكومي وغير الحكومي على أنشطة البحث العلمي. ومع ذلك تجدر الإشارة لظاهرة تنفرد بها المملكة العربية السعودية وهي الإنفاق الضخم المخصص للطلاب والباحثين السعوديين في الخارج، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الخامسة عالميا بعدد الدراسات في الخارج.

لكن مشكلات التنقل للدراسة في الخارج ترتبط عادة بمشكلات التمويل والنفقات المرتفعة للحصول على الشهادات أو إجراء البحوث، ولذلك فإن اعتماد استراتيجيات بديلة يعد الطريقة الأنسب للخروج بنتائج أفضل في إطار تحسين المنظومة التعليمية الجامعية بالاعتماد على "منصات التعليم المفتوحة" التي تشكل منفذا للمتعلم لاكتساب معارف ومعلومات بطريقة

وأسلوب مختلفين عما عرفه مع التعليم النظامي التقليدي، ولعل تفعيل الدول العربية لهذا النوع من المنصات عبر جامعتها سيساهم في تطوير قدرات المتعلمين من دون اللجوء إلى تغييرات جوهرية على مستوى النظام التعليمي ككل، بسبب إتاحتها المستمرة عبر شبكة الأنترنت، وتكلفتها المنخفضة ولهذا يمكن اقتراح الاستراتيجية التالية لتفعيل دور المنصات الإلكترونية والتي تتركز على النقاط التالية:

7-1. الفاعلون في استراتيجية تفعيل المنصات الإلكترونية:

- **الدولة:** تبرز الدولة كفاعل مهم في هذه الاستراتيجية لصنع السياسات التعليمية وإقرارها، و الدعم المادي للقطاعات المستحدثة والمشاريع التعليمية في الجامعات العربية، فهي ملزمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بتوفير الموارد اللازمة لإعمال الحق في التعليم، وانطلاقاً من أن الاعتراف بالتعليم حاجة أساسية للتنمية البشرية، يجب على الحكومات، كقاعدة توفير أقصى قدر من الأموال العامة للتعليم، ومن أجل تخصيص الميزانيات للتعليم على أساس راسخ ودائم لا بد من وجود إطار قانوني ينص على توفير الدعم السياسي و المالي المستدام، ولا ينبغي للحكومات استخدام الدورات المفتوحة والمكثفة على شبكة الأنترنت لخفض التمويل العام وتكاليف التعليم. (مجلس حقوق الإنسان، 2016، ص10)

- **المؤسسات الجامعية:** تعتبر الجامعة البيئة الحاضنة لتكنولوجيا المنصات التعليمية، وهذا راجع بالتحديد لإمكانياتها في توفير المقررات ومواد تعليمية مطابقة للمناهج التعليمية ولا تختلف عنها إلا فيما تقتضيه ضرورة المساهمة لاحتياجات المتعلم، وهي قادرة -بفضل توفير التخصصات التي تناسب سوق العمل - على عدم إحداث فرق بين خريجي التعليم

الإلكتروني من خلال المنصات الإلكترونية وخريجي التعليم النظامي، كما أنها الجهة الرسمية المخولة لمنح الشهادات المعتمدة المعترف بها.

- **الموجهون:** الموجهون هم حلقة الوصل بين المؤسسات الجامعية والمتعلمين لهم أدوار أساسية تتعلق بتطوير المحتوى المعرفي الموجود عبر المنصات التعليمية المفتوحة، وإقرار أساليب تقويم مكتسبات المتعلمين.
- **المتعلم:** هو المستهدف الأساس من عملية التعليم عبر المنصات الإلكترونية، ولكنه ليس متعلما عاديا كونه يجب أن يتمتع بمؤهلات هامة تتعلق بقدرته على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة، واللغات والقدرة على تعديل المضامين والمحتويات المطروحة عبر الفضاءات المفتوحة للتعليم.

2.7- أهداف استراتيجية تفعيل المنصات التعليمية الإلكترونية:

- تطوير قطاع التعليم العالي كجزء من متطلبات الدخول إلى مجتمع المعرفة؛
- تفعيل الحراك العلمي ضمن الأطر التقليدية للتعليم وعبر الأطر المستحدثة للتعليم الإلكتروني؛
- الربط بين مختلف الهيئات العلمية والجامعات ضمن المجالات المختلفة للأنشطة التعليمية؛
- تعزيز التحصيل العلمي القائم على قدرات المتعلم بالدرجة الأولى، إضافة إلى كونه تعلما مدى الحياة؛
- إقرار الحريات السياسية والأكاديمية كأحد الاعتبارات الأساسية للنظم المفتوحة للتعليم والنقاشات البحثية.

3.7. النتائج المحتملة لاستراتيجية تفعيل المنصات الإلكترونية:

- موازنة السياسات التعليمية وتكييفها: وهذا يتم عبر إحداث تعديلات تسمح بإقرار التعليم الإلكتروني وهيكلته بحيث يجعله متوافقا مع متطلبات سوق العمل. كما تستلزم لأجل ذلك إشراك العديد من الوزارات مثل وزارات التعليم العالي ووزارات العمل ووزارات الاتصالات في كل الدول العربية، وتحقيق التعاون بينها حتى تتم صياغة رؤية أكثر فاعلية؛
 - تحفيز البنية التمكينية لاكتساب المعارف عبر المنصات التعليمية: إن تحفيز البنية التمكينية للمنصات الإلكترونية المفتوحة لا يكون إلا بتطوير البنى التحتية - بشكل عام - التي تدعم قطاع الاتصالات، والتجاوز العقبات التقنية وزيادة حجم الإنفاق؛
 - إتاحة فرص التدريب المستمر للموجهين العاملين على المنصات الإلكترونية: فالأفراد هم ببساطة القوة المحركة خلف كل جزء من الاستراتيجية كمحترفين في الأداء والتعليم، وتطوير وإنعاش البرامج والدروس والمقررات وأدوات التعليم هو للاستخدام المفتوح للأفراد الذين لهم حاجياتهم المحددة للتعلم يجب أن يكون بمبدأ "البساطة" قدر الإمكان، وهو المعيار الأساسي عند نجاح أي استراتيجيات للتعليم. (Moore.2007.p03)
 - تقوية النظم التشريعية المناسبة: يثير التواصل على شبكات الاتصال عموما عددا من الإشكالات المتعلقة بأمن المعلومات ومنها ضمان عدم الدخول إلى قواعد البيانات أو إلى مواقعها الفيزيائية بشكل غير مشروع. و تشمل الإجراءات الأمنية أمن المعلومات، و أمن الحاسبات الآلية، و أمن العمليات، و أمن الاتصالات، والتي تهدف في مجملها إلى منع الوصول غير المشروع إلى المعلومات وأنظمتها، ولتأمين ذلك يجب:
- ✓ تشجيع قيام شركات في المنطقة للعب دور وجهات تفتيش ومراقبة وبالتالي يوصى بتبني مشروع إقليمي لهذا الغرض؛

✓ تقييس إقليمي لنظم التشفير ونظم التوقيع الإلكتروني التي تتماشى مع المعايير العالمية؛

✓ قيام مشروع إقليمي أو مشاريع وطنية مع تنسيق إقليمي لوضع قوانين تنظيم المخالفات والجرائم المعلوماتية؛

✓ قيام الدول العربية بإعلان حرية تبادل المعلومات على غرار ما تم في الاتحاد الأوروبي؛ (مؤسسة الفكر العربي. 2012. ص70)

- إثراء المنصات التعليمية المفتوحة بدعائم معرفية مرافقة: توفير الموارد التعليمية المفتوحة يمنح الفرصة للمتعلّم للزيادة والتعديل على المقررات التعليمية إضافة إلى ما يقدمه الموجهون عبر هذه المنصات، كما يمكن ربط هذه المنصات بالمكتبات الرقمية وتوجيه المتعلّم إليها للاستزادة المعرفية. لكن بالنسبة للدول العربية فتطوير نظم الموارد المفتوحة للتعليم سيكون قاصرا من دون التحول إلى المكتبات الرقمية كما هو حاصل في دول العالم المتقدم، وقد قامت بعض الهيئات والوزارات والجامعات في الدول العربية بتطبيق مشاريع التحول إلى المكتبات الرقمية، لكنها تجارب محلية محدودة لا تسهم في حل العديد من المشكلات البنية التحتية لتداول المعلومات بين الدول العربية بشكل معياري وموحد كما هو الحال في المكتبات الرقمية في أمريكا وأوروبا؛ من هذه المشروعات: مشروع "المليون كتاب"، "مكتبة الإسكندرية"، و"مشروع مكتبة الأزهر". (مؤسسة الفكر العربي. 2012. ص71)

4.7. النماذج الدولية والعربية للتغلب على العوائق التي تواجه الموارد التعليمية الإلكترونية المفتوحة:

لقد قدمت العديد من الهيئات الدولية و الإقليمية مبادرات جعلت الدول النامية تستفيد من المزايا التعليمية التي توفرها الموارد التعليمية المفتوحة منها ما قامت به اليونيسكو لتنفيذ إعلان باريس 2012 بشأن الموارد التعليمية المفتوحة، كجزء من ميزانياتها وبرنامج عملها للسنوات الأربع الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017، حيث نفذت اليونيسكو العديد من الأنشطة التي استهدفت تنمية السياسات واستخدام الموارد التعليمية المفتوحة لتدريب المعلمين على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما وضعت اليونيسكو كذلك برنامجا شاملا بشأن الموارد التعليمية المفتوحة يضم "مجتمع الموارد التعليمية المفتوحة" المعني ب "مجتمع معرفة" في القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS، ولقد خلص التقييم عام 2015 -الذي مولته مؤسسة "هاولت" لعمل اليونيسكو و"كومولث التعليم" في مجال الموارد التعليمية المفتوحة - إلى أن المنظمين نجحتا في بناء الوعي والقدرات والسياسات لدعم الموارد التعليمية المفتوحة ونتج عن ذلك ما يلي: "يتمثل الهدف النهائي في توليد القدرات والملكية المحلية لتكون الموارد التعليمية المفتوحة جزءا من الممارسات المعتادة في الأنظمة المحلية لتقديم التعليم. و لم تتطور الحركة حتى الآن إلى هذه المرحلة. وعلى المدى القصير لا يزال هناك دور هام يمكن أن تؤديه المنظمات الخارجية، بما في ذلك تقديم أمثلة ملموسة ونماذج للسياسات، ودعم تنفيذ السياسات وتشجيع تطوير محتوى من الموارد التعليمية المفتوحة مناسب لغويا وثقافيا". (اليونيسكو.2016. ص3-4)

لذلك كانت منظمة اليونيسكو بحاجة إلى مشاركة المنظمات الإقليمية العربية لتفعيل المبادرات الخاصة بالموارد التعليمية المفتوحة، وهنا

نظمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، بالتعاون مع منظمة اليونسكو المكتب الاقليمي بالقاهرة الاجتماع التأسيسي المشترك بين منظمتي اليونسكو والألكسو حول: «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والموارد التعليمية المفتوحة للرفع من كفاءة المدرسين» وذلك يومي 17 - 18 أغسطس 2015 بتونس. وبعد مشاركة الألكسو في المؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة المنعقد بمدينة سلوفينيا، تحت عنوان "الموارد التعليمية المفتوحة من أجل التعليم الشامل والمنصف: من الالتزام إلى العمل"، تم الإعلان رسميا عن إطلاق الشبكة العربية للموارد التعليمية المفتوحة. وتعتبر الشبكة العربية للموارد التعليمية المفتوحة منصة عربية مشتركة ومتاحة عبر شبكة الإنترنت، تهدف إلى تجميع الموارد التعليمية العربية الرقمية المفتوحة وتيسير النفاذ إليها وتأمينها وتقاسمها من طرف جمهور الطلاب والمدرسين والمهتمين في كل الدول العربية وجميع أنحاء العالم. (موقع الألكسو. 2019)

خاتمة:

لقد جاء هذا البحث لوضع تصور يعتمد على ضرورة تبني استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في الدول العربية، ودعم المحتويات الرقمية عبر الفضاء العام الإلكتروني باستخدام الموارد الإلكترونية المفتوحة ومزايا الاستفادة منها، حيث أن التحول نحو استخدام التقنيات الحديثة لتطوير قطاع التعليم الجامعي الذي يعد حجر الأساس لعمليات التنمية والتطوير.

إن استغلال الدول العربية للموارد الإلكترونية ليس فقط ذو أهمية على صعيد التعليم وإنما على صعيد دفع عجلة تطوير المحتويات الرقمية العربية بحيث تسجل حضورها بين الأمم التي تتسابق حاليا لإثبات قدرتها على إدارة وزيادة محتوياتها الرقمية كجزء من استراتيجية أكبر تجعلها في مصاف الدول

المتقدمة، على أن تكون هذه المحتويات التي يتم مشاركتها ذات صلة قوية بالسياقات الثقافية العربية وتدعم المحتويات التعليمية باللغة العربية الأم.

لذلك فالموارد الالكترونية المفتوحة فرصة للدول العربية لتجاوز عقباتها المتعلقة لنظم التعليم وتحديثها بإشراك كل الجهات المعنية بالعملية التعليمية، كما أنها فرصة للمتعلم لكيلا يكون متلقيا سلبيا للمعلومات وإنما مشاركا كذلك في صناعتها.

قائمة المراجع :

- إطميزي، جميل.(2015). ضرورة تبني الموارد التعليمية المفتوحة في المؤسسات التعليمية والتدريبية العربية. المجلة العربية للمعلومات. المجلد 25. عدد خاص. ص ص 30-16
- بن جدو، بوطالبي.(2014). الوسائط التكنولوجية و التعليم الجامعي. مداخلة اليوم التكويني لتطوير الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي. جامعة محمد لمين دباغين. سطيف
- إسماعيل، زاهر.(2009). التعليم الإلكتروني من التطبيق إلى الاحتراف و الجودة. عالم الكتب: القاهرة
- أحمد، ريهام مصطفى.(2012). توظيف التعليم الإلكتروني لتحقيق معايير الجودة في العملية التعليمية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. 5(9). ص ص 1-20
- قمة توصيل العالم العربي. (2012). المحتوى الرقمي العربي -ورقة خلفية-. الدوحة. www.itu.int/net4/ITU-D/CDS/gq/generic/.../file_download.asp
- بلقايد، رضا.(2015). حلول للرقمي بالمحتوى العربي. <https://www.linartaqe.com/2015/09/arabic-content.html>
- مجلس حقوق الإنسان. (2016). تقرير المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم. الدورة الثانية والثلاثون. A/HRC/32/37. الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- موقع بي بي سي.(2018)المحتوى العربي على الأنترنت إشكالية الكم و النوع. http://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2012/12/121211_internet_arabic_content
- منظمة اليونسكو.(2016). دعم وضع وثيقة تقنية لليونسكو بشأن الموارد التعليمية المفتوحة. الدورة التاسعة و التسعون بعد المائة للمجلس التنفيذي . 199EX/24 Rev. باريس. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000244241_ara
- موقع الألكسو. (2019). مشروع الألكسو للنهوض بالموارد التعليمية المفتوحة http://www.alecso.org/nsite/index.php?option=com_content&view=article&id
- مؤسسة الفكر العربي.(2012). التقرير الخامس الخاص بالتنمية الثقافية. <https://www.arabthought.org/ar/researchcenter/report>
- مؤسسة الفكر العربي.(2013). التقرير السادس الخاص بالتنمية الثقافية.

<https://www.arabthought.org/ar/researchcenter/report>

– Camilleri, A; Ehlers, U & Pawlowski, J. (2014). State of the art review of quality issues related to open Educational resources. JRC scientific and policy. European Commission

<http://is.jrc.ec.europa.eu/pages/EAP/documents/201405JRC88304.pdf>

– Karanidis, I & Alexandros, K. (2011). E-learning platforms usage analysis. Interdisciplinary journal of e-learning and learning objects. V 07. p p 185-204 Moore, K. (2007). Keeping the e-learning strategy focused- the learning handbook of e_learning strategy-. Santa Roza: The e-learning Guild

– Udaes, M., Titlestad, G., Johannessen, Ø. (2014). Policy Brief – Open Educational Resources in your Own Language, in your Way-. LangOER consortium. <http://langoer.eun.org>

– UNESCO. (2002). Final report. UNESCO's 2002 Forum on the Impact of Open Courseware for Higher Education in Developing Countries. Paris -1 July 2002. <http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001285/128515e.pdf>

– Wiley, D., Green C., & Soares, L. (2012). Dramatically bringing down the cost of education with OER: How open education resources unlock the door to free learning. Centre for American Progress and EDUCAUSE <https://www.americanprogress.org/issues/labor/news/2012/02/07/11167/dramatically-bringing-down-the-cost-of-education-with-oer>